

تطور مفهوم القوة في المنظور الواقعي

مذكره مقدمه لنيل شهاده الماسنر في العلوم السياسيه والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ:
عديلة محمد الطاهر

إعداد الطالبة:
مناصرية وزنة

لجنة المناقشة:

رئيسا.....

عديلة محمد الطاهر..... مشرفا ومقررا.

ممتحنا.....

السنة الجامعية:

2021-2020

تطور مفهوم القوة في المنظور الواقعي

مذكره مقدمه لنيل شهاده الماسنر في العلوم السياسيه والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ:
عديلة محمد الطاهر

إعداد الطالبة:
مناصرية وزنة

لجنة المناقشة:

رئيسا.....

عديلة محمد الطاهر..... مشرفا ومقررا.

ممتحنا.....

السنة الجامعية:

2021-2020

الإهداء

إلى كل

عائلي،

وإلى ابنتي

أميرة.

شكر و عرفان :

أُتقدم بشكري الجزيل
وامتناني إلى كل من
وقف بجانبني ودعمني من
قريب أو بعيد في
إنجاز هذا العمل،
خاصة الأستاذ المشرف
الدكتور عديلة محمد
الطاهر، وكذلك الأستاذ
الدكتور ملاح السعيد،
على كل ما قدمناه من
مساعدة، وأولياها من
عناية ومتابعة

وتوجيه ، ولكل الأساتذة
الذين درّسوني في
مسيرتي العلمية ، من
المدرسة إلى الجامعة .

مناصرية وزنة

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تطور مفهوم القوة في المنظور الواقعي، إذ يعتبر من أبرز المفاهيم التي تشكل إحدى ركائز الفكر الواقعي الكلاسيكي الذي تزعمه هانز مورغانثاو، بالإضافة إلى الواقعية الجديدة ل كينيث والتز بنوعيتها الهجومية و الدفاعية، إذ يركزان على الأساس المادي للقوة أو ما يعرف بالقوة الصلبة، كما برزت عدة تحولات على هذا المفهوم بإضافة البعد الاقتصادي، فقد برز نوعان آخران للقوة هما القوة الناعمة و القوة الذكية واللذان ذكرهما جوزيف ناي في كتابه مستقبل القوة، هذا التحول ميز فترة ما بعد الحرب الباردة إذ تراجع معها دور القوة العسكرية وبرز ما يعرف بالجانب الاقتصادي كمعيار أساسي في قياس قوة الدول. هذا ما ركزت عليه هذه الدراسة حيث تبين كيف تطور مفهوم القوة في المنظور الواقعي بالتركيز على البعد المادي والتي هي أساس القوة الصلبة ثم ظهور نوعين آخرين القوة الناعمة والقوة الذكية.

الكلمات المفتاحية: المنظور الواقعي, مفهوم القوة, القوة الصلبة، القوة الناعمة، القوة الذكية.

Abstract:

This study dealt with the development of the concept of power in the realistic perspective, as it is considered one of the most prominent concepts that constitute one of the pillars of the classic realist thought that Hans Morgenthau claimed, in addition to the new realism of Kenneth Waltz with its two types of offensive and defensive, as they focus on the material basis of power or what is known as hard power. Several transformations have emerged on this concept by adding the economic dimension. Two other types of power have emerged: soft power and smart power, which were mentioned by Joseph Nye in his book *The Future of Power*. The economic aspect as a basic criterion in measuring the strength of countries. This is what this study focused on, showing how the concept of power developed in a realistic perspective by focusing on the physical dimension, which is the basis of hard power, and then the emergence of two other types, soft power and .

Keywords: the realistic perspective, the concept of power, hard power, soft power, smart power.

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول: القوة في العلاقات الدولية: المفهوم، المصادر، الخصائص، والدور.

المبحث الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: مصادر القوة في العلاقات الدولية وخصائصها.

المبحث الثالث: دور القوة في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني: مفهوم القوة من منظور الواقعية.

المبحث الأول: مفهوم القوة عند الواقعية الكلاسيكية.

المبحث الثاني: مفهوم القوة عند الواقعية الجديدة.

الفصل الثالث: تطور مفهوم القوة بعد الواقعية.

المبحث الأول: مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: مفهوم القوة الذكية في العلاقات الدولية.

الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

تقع القوة في عمق التفكير حول الظاهرة السياسية بشكل عام والظاهرة الدولية بشكل خاص، ومنذ القدم نجدنا تستعمل للتدليل على قدرات دولة معينة على ممارسة سلوكها، سواء لحماية نفسها أو التأثير على الدول الأخرى. ولذلك نجد أن بدايات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية تقدم القوة على أنها قدرات الدولة على فرض إرادتها على الآخرين في إطار نظام دولي تميزه الفوضى وغياب سلطة تحتكر الإكراه.

ونتيجة ربط القوة بالقدرات على التأثير، تطور مفهوم القوة مع تطور استراتيجيات وأدوات التأثير في العلاقات الدولية، وهذا ما جعل جوزيف ناي في 1990 يميز بين القوة الصلبة والقوة المرنة، وبهذا يكون قد أعاد النظر في تصنيف معايير القوة وأدوات التأثير، ليتجاوز المعايير السياسية والعسكرية لصالح معايير جديدة قادمة من المعطيات الاقتصادية والثقافية.

لقد كانت المعايير العسكرية في الأساس هي المعايير الحاسمة في تصنيف وترتيب علاقات القوة الدولية، إلى جانب معايير مثل الإقليم والموارد الطبيعية والبشرية، لكن هذه المعايير أصبحت محل تساؤل خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي لم ينهار كقوة عسكرية، وإنما تراجع تحت ضغط أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية. وكل هذا جعل من العامل العسكري ليس الوحيد في تصنيف القوة، وإنما قاد إلى ضرورة توسيع مدلول القوة ليشمل أيضا امتلاك موارد اقتصادية وتكنولوجية وثقافية وإعلامية.

وبمثل ما تطورت طبيعة ومعايير القوة في تاريخ العلاقات الدولية وسياسات الدول، تطور أيضا مدلولها التحليلي في نظريات العلاقات الدولية. وقد لعب كل من مفهوم القوة وطبيعتها دورا حاسما في تصنيف النظريات الكبرى، وفي تمييز كل نظرية عن باقي النظريات الأخرى، وحتى داخل كل نظرية فإن النقاش حول القوة مثل أهم نقاط النقاش النظري، وكل حدث هو توسيع أو إعادة تعريف للقوة والذي يحدث تطورا في النظرية في حد ذاتها، وهذا ما تحاول هذه الرسالة البحث فيه.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يقدم فكرة شاملة حول مدلول القوة وتطوره في الممارسة وفي التنظير للعلاقات الدولية، وهذا ما يساهم في تطوير معارفنا حول أهمية اكتساب القوة وتنويع مصادرها لتحقيق المكانة الدولية وضمان أدوار أوسع في النظام الدولي، وقد بين التاريخ أن اكتساب القوة والموارد بمختلف أنواعها، سواء الصلبة أو المرنة، قد لعب دورا حاسما في ترتيب المكانة الدولية للدول في النظام الدولي.

أسباب اختيار الموضوع:

كان وراء اختيار هذا الموضوع أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، فالأسباب الذاتية تمثلت في كون الموضوع يدخل في جوهر تخصص العلاقات الدولية، وهو ما يمنحني فرصة بناء تكويني وتطويره من خلال إعادة قراءة أدبيات العلاقات الدولية، وهذا ما سيمنحني فرصة مراجعة كل ما كتب حول القوة في العلاقات الدولية.

أما الأسباب الموضوعية، فإن موضوع القوة يحظى بمكانة حاسمة في تخصص العلاقات الدولية، ومعظم الدراسات القديمة والجديدة ما زالت تتبع تطور مضامينه واستعمالاته في السياسات الدولية، وهو ما يفرض ضرورة الانخراط في هذا المسعى الذي يفيد الباحث ويفيد الجماعة الوطنية.

الإشكالية:

يمثل تطور مفهوم ومضمون القوة في التوظيف التاريخي وفي البناء النظري جوهر تخصص العلاقات الدولية، كون أن الدول تتحرك في بيئتها الدولية حسب ما تمتلكه من قوة وموارد. وقد بين التطور النظري لحقل العلاقات الدولية أن الدول نوّعت من مصادر قوتها ونفوذها، وهذا ما يمثل موضوعا مهما للبحث. لذلك، تحاول هذه الرسالة تتبع تطور مفهوم القوة في أهم منظور للعلاقات الدولية، ألا وهو المنظور الواقعي. وعليه فإن السؤال المركزي الذي يمكن طرحه في هذه المذكرة هو: كيف تطور مفهوم ومضمون القوة في المنظور الواقعي؟ وما مدى تأثير هذا التطور على تصنيف أجيال الواقعية منذ ظهورها؟

الفرضيات:

للإجابة عن السؤال المطروح في الإشكالية نقترح الفرضية التالية:

الفرضية الأولى: رافق الطابع السياسي والعسكري للقوة كل مراحل تطور المنظور الواقعي.

الفرضية الثانية: انتهى ضغط العوامل الاقتصادية و القيمة بتوسيع مفهوم ومضمون القوة في الأدبيات النظرية الواقعية.

منهج الدراسة:

نتيجة طبيعة الإشكالية التي تتبع تطور مسار معين للمفاهيم والنظريات، فقد ناسبنا كثيرا اعتماد المنهج التاريخي في ترتيب بيانات هذه المذكرة، وقد اعتمدنا أيضا على المنهج المقارن في المقارنة بين النظريات والأجيال داخل كل مدرسة للوقوف على أهم التطورات التي مست مفهوم القوة.

أدبيات الدراسة:

يعتبر موضوع القوة من أهم المواضيع التي كتب فيها في العلاقات الدولية سواء الدراسات المؤسسة للنظريات الكبرى أو الدراسات التي استقرت القوة كإشكالية بحثية منفصلة، وقد اعتمدنا في هذا الرسالة على أهم الدراسات التي توفرت لدينا:

❖ أطروحة الأستاذ محمد الطاهر عديله المعنونة بـ: **"تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس"**، فقد حاول دراسة النظريات الكبرى بالتفصيل (النظرية الواقعية، والليبرالية، و الماركسية)، في محاولة منه لمعرفة ما الذي يحرك عملية تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، وعرض لأهم الأفكار التي جاءت بها النظريات ويرى أن نظريات ما بعد الوضعية و نظرية ما بعد البنيوية لا تقدم بديلا عن الروايات الكبرى الواقعية و الليبرالية.

❖ كتاب **"نظريات العلاقات الدولية: التخصص و التنوع"** لـ تيم دان، وميليا كوركي، ترجمة: ديما الخضراء، حيث أعدت فيه الفصول بشكل

مستقل، و تم التطرق في هذا الكتاب للعديد من نظريات العلاقات الدولية.

تبرير خطة البحث:

إن محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة و محاولة التأكد من صحة الفرضيات تطلب منا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي كالآتي:

يتناول الفصل الأول المعنون بـ " القوة في العلاقات الدولية، المفهوم، المصادر، الخصائص والدور " ثلاثة مباحث، الأول تحت عنوان: مفهوم القوة في العلاقات الدولية، أم المبحث الثاني: مصادر وخصائص القوة في العلاقات الدولية، أما المبحث الثالث فعنوانه هو دور القوة في العلاقات الدولية.

أما الفصل الثاني بعنوان: " مفهوم القوة من منظور الواقعية"، ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول: مفهوم القوة عند الواقعية الكلاسيكية، و المبحث الثاني بعنوان: مفهوم القوة عند الواقعية الجديدة.

أما الفصل الثالث فتحت عنوان: "تطور مفهوم القوة بعد الواقعية"، ويضم مبحثين، المبحث الأول هو بعنوان: مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية، أما المبحث الثاني بعنوان: مفهوم القوة الذكية في العلاقات الدولية.

**الفصل الأول: القوة في العلاقات الدولية: المفهوم،
المصادر، الخصائص، والدور.**

**المبحث الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية.
المبحث الثاني: مصادر القوة في العلاقات الدولية
وخصائصها.**

المبحث الثالث: دور القوة في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية

يعد مفهوم القوة مفهوما محوريا في العلاقات الدولية، حيث تعتمد عليه الدول في وجودها وتعمل على تحقيق أهدافها بواسطته. ومن الواضح أن مسألة إدارة القوة في العلاقات الدولية تبدو المسألة المركزية في عصرنا، وأن كل السياسات هي صراع من أجل القوة، إنها افتراض قائم على أن القوة تبدو المحرك الأساسي في الأنظمة الدولية¹.

وتعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية.

ويمكن القول بأن القوة الوطنية للدولة هي المقدر على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراض الدولة المملوكة لها، وبدون هذا فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية². فالعملية السياسية الدولية تبدأ لما تحاول دولة (أ) من خلال أفعال وإشارات دعم أو تغيير سلوك دولة أخرى (أي أفعالها و سياساتها و الصور التي تحملها) و من هنا يمكن تعريف القوة على أنها "القدرة العامة لدولة ما على مراقبة سلوك الدول الأخرى"³.

وتتعدد الصور التي تتخذها القوة وفقا لطبيعة وشكل النظام السياسي القائم، فالقوة هي الحجر الأساس لأي تنظيم سياسي. والقوة السياسية هي ضبط للقرارات السياسية في الدول من قبل القوى الاجتماعية التي تسيطر على إدارة الدولة، واعتبر ميكيافيلي القوة من العناصر الأساسية لقيام الدولة فأكد على أن وجود دولة أو مؤسسة أو منظمة يعتمد الدرجة الأولى على القوة لأنها المصدر الوحيد للمحافظة على ديمومتها و توسعها فالدولة بنظره قوة توسعية، وأيده بشدة الأسقف بوتسويه الذي يعتبر القوة حق من حقوق الدولة لأنها تمثل الحق الإلهي المطلق وبذلك لها الحق في ممارسة القوة لأنها صاحبة الفضل في توفير الأمن والرخاء

1 سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط5، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المكتبة القانونية، 2010، ص 193.

2 ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات، ط1، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص.

3 عبد السلام يخلف، محاضرات مقدمة في مقياس نظرية العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة3، ص .

للفرد، أما ابن خلدون فقد تعرض لهذا المفهوم في مقدمته عندما قسم القوة السياسية إلى عدة أنواع وأكد عليها في وجود الدولة والحفاظ على استمرار الحكم¹.

والقوة هي إحدى المفاهيم المفتاحية المتداخلة والمتشابكة في الفكر الغربي الخاص بالظواهر السياسية، وفي ذات الوقت يفتقر المفهوم على المستوى التحليلي لتاريخه الطويل على كافة الأصعدة والمجالات والمستويات، إذ لا يوجد اتفاق في آراء العلماء والمفكرين حول معناه المحدد، والمزايا العامة لأنه يدخل في كل اختصاص ومجال بل في كل دقيقة في مكونات العالم المادي والمعنوي. فالقوة لغة هي من قوي يقوى و الجمع أقوياء، وهي الخصلة الواحدة من قوى الحبل وورد في المعجم الوسيط أن القوة نقيض الضعف وهي الطاقة، والقوة في المفهوم البشري تعني المؤثر الذي يعمل، أو يميل إلى العمل وهي المؤثر في الفكر والجسد².

تعني قوة الدولة فعاليتها و وزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها و مصالحها القومية والتأثير في إرادات الدول الأخرى ومصالحها و أهدافها. إذن قوة الدولة تتحدد بعنصرين هما: مصادر القوة، ثم عملية توظيف وإدارة هذه المصادر، فامتلاك هذه المصادر لا يكسب الدولة وزنا وتأثيرا و إنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتداخل الواعي لتحويل مصدر القوة المتاح إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال.

هناك من المفكرين من يفرق بين القدرة والقوة ، على أساس أن القوة هي مجرد امتلاك للمصادر، أما القدرة فهي تحويل هذه المصادر إلى عناصر ضغط و تأثير في إرادات الدول الأخرى.

وتعد المدرسة الواقعية من أولى المدارس التي تعاملت مع مفهوم القوة كمفهوم مركزي حيث ربط مورغانثو القوة بفكرة التأثير أو التحكم في المكاسب وعرفها بأنها "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين"، وبالتالي يمكن تحديد قوة

1 شيماء عويس أبو عيد، القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات ، 5 أكتوبر ، 2018، ص ص 1-2 .

2 سيف نصرت توفيق الهرمزي، تحليل هانز مورغانثو لمفهوم القوة و تطبيقاتها على وحدات النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 153، ص 159 .

الدولة بالمحصلة النهائية للتأثير الذي تمارسه في الدول الأخرى بهدف امتلاك المزيد من الموارد. فقد حاول هانز مورغانثو من خلال كتابه "السياسة بين الأمم" 1948 أن يبين أن القوة هي الغاية التي تبرر السلوك العدواني للدول إذ يقول: "السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، القوة هي دائما الهدف العاجل". وفي هذا الإطار يعرف كل من بادلفورد وبنكولن القوة على أنها "المجموع الكلي لقدرات الدولة التي أعدت لتستخدم من أجل تطوير مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنية"، وهو ما ذهب إليه ستيفن روزن حيث اعتبر القوة "قابلية لاعب دولي لاستخدام المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الأحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام".¹

يعرف كارل فريدريك القوة على أنها: "هي القدرة على إنشاء علاقة تبعية فعند القول أن لإنسان ما قوة سياسية تفوق قوة الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضليته، والقوة ليست مجرد التسلط ولكنها تتضمن أيضا القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين، ويرى انه بالاستخدام الماهر والذكي للقوة يمكن للطرف "أ" أن يجعل الطرف "ب" يفعل ما يريد دون قهر أو إرغام بمعنى تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة".²

وبالرجوع إلى الموسوعات للتعرف على مفهوم القوة، تعرف القوة السياسية في موسوعة الكيالي "بأنها مجموع أدوات الضغط والإكراه والتدمير والبناء التي تستخدمها الإرادة والذكاء السياسيان المرتكزان على مؤسسات وجماعات من أجل السيطرة على قوى أخرى وإرغامها على القبول بنظام معين أو من أجل كسر مقاومة أو تهديد ما أو مقاومة قوى عدوة أو الوصول أيضا إلى تسوية أو تحقيق توازن بين القوى الموجودة على ساحة الصراع. أما برتراند راسل فيعرف القوة بأنها "القدرة التي يتمتع بها البعض و تمكنهم من إحداث تأثيرات مقصودة ومتوقعة لدى الآخرين". كما طرح كارل دويتش تعريفا للقوة بأنها "القدرة على الانتصار في الصراع وفي التغلب على العقبات، ويجب التوضيح هنا بان القوة ليست شيئا واحدا ولكنها أشياء كثيرة، "القوة" هي رمز واحد نستخدمه في الإشارة إلى أشياء

1 نبيل بكاكرة، سفيان سخري، التنوع و التغيير في مضامين القوة، دفاتر السياسة والقانون، جامعة الجزائر 3، العدد 19، جوان 2018، ص

2 سيف نصرت توفيق الهرمزي، مرجع سابق، ص 160.

وموارد وعلاقات واحتمالات مختلفة، والقوة رغم أنها رمز وكلمة واحدة إلا أنها هي من تتحكم في العلاقات.¹

وهناك اتجاه آخر لتعريف القوة حيث توسع كينث والتز ليشمل عناصر أخرى غير عسكرية حيث ربط بين قوة الدولة و امتلاك هذه العناصر مثل المساحة، الموقع الجغرافي، الموارد المادية والطبيعية والسكان ودرجة النمو الاقتصادي و التطور العسكري و الاستقرار السياسي و الكفاءة.

وفي إطار تتعدد تعريفات القوة وتعدد الجدالات حول مسارها يمكن التطرق إلى تلك التعريفات في إطار الاتجاهات التالية :

الاتجاه الأول: القوة كتحكم الدول فوق المصادر.

يبرز هذا الاتجاه وجود مجموعة من المصادر سواء كانت مادية أو غير مادية مثل هيكل القوة العسكرية ومهارات القيادة و حجم الدولة والجيش والسكان والنتائج القومي كمصادر ودلائل على قوة الدولة وقدرتها ، وبما أن الدول تتحكم فوق تلك المصادر فمن السهل التنبؤ بقدراتها على تحقيق أهدافها و التأثير في السياسة الخارجية.²

الاتجاه الثاني: القوة كتحكم فوق المخرجات.

يرى هذا الاتجاه أن القوة ليست فقط القدرة على فعل شيء ولكنها أيضا القدرة على الحصول على المخرجات النهائية، يرى جوزيف ناي انه يجب التفرقة بين القوة كمصادر والقوة كسلوك له مخرجات ،ويجب أن يكون الفاعل الممارس للقوة لديه وعي بالسلوك المتوقع من الهدف، ومعرفة تفضيلات الطرف الآخر، وقدرته على المقاومة، وحدوده ويدخل في ذلك كون القوة هي القدرة على تطويع البيئة ومقاومة العقبات و المتغيرات في النظام العالم.

الاتجاه الثالث: القوة كإجبار وقهر.

¹ باسل خليل خضر، أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية: (الصراع الفلسطيني الاسرائيلي)، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص ص 17- 18.

² Jeffery Hart , **Three approaches to the measurement of power in international relation**, International Organization, 1979, p 290 .

يذهب هذا الاتجاه إلى تعريف القوة كونها قدرة فاعل دولي ما على تغيير سلوك فاعل دولي آخر اعتماداً على الإكراه والقهر، ويعتمد هذا الاتجاه على مقولات المدرسة الواقعية التي تعتمد على الصراع الدولي، والقوة الصلبة أو العسكرية في العلاقات ما بين الفواعل الدوليين، فالقوة الصلبة هي النوع الذي يستخدم للضغط بالإكراه لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.¹

الاتجاه الرابع: القوة كقدرة على التأثير والإقناع.

ظهر هذا النوع من تعريفات القوة كنقد للاتجاه السابق حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن رؤية القوة على أنها نوع من الإكراه هي رؤية ضيقة جداً، حيث أصبح بإمكان الفواعل الدولية تشكيل تفضيلات الآخرين ووضع أجندة تحركاتهم عبر التأثير عليهم، وما هو في مصلحتهم، وما هو شرعي ومتاح وذلك عبر قوة الإقناع وهو ما سماه ناي القوة الناعمة عبر قوة التعاون والإقناع وال جذب والتأثير على تفضيلات الآخرين وتوجهاتهم.²

1 سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013، (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص ص 29-30.

2 المرجع نفسه، ص 31.

المبحث الثاني: مصادر القوة في العلاقات الدولية وخصائصها

كما تتعدد أنواع القوة بين اقتصادية واجتماعية، وسياسية، وتكنولوجية، وعسكرية ... وغيرها تتنوع أيضا مصادرهما وتتعدد خصائصها. فهناك شبه إجماع بين مفكري الجغرافيا السياسية أن مصادر القوة وخصائصها هي التي تحدد قيمة الدولة من الناحية السياسية¹. وتضطر المجتمعات والدول الأخرى للخضوع لها وهذه المصادر هي :

أ- العناصر الثابتة:

إن تصنيف الدول إلى قوى عظمى وكبرى و دول متوسطة (قوى إقليمية)، و دول صغيرة في التراتبية الدولية على أسس القوة الثابتة نسبيًا و هي الأرض أو العوامل الجغرافية، ومميزاتها و تقوم على مجموعة من العناصر تتمثل في:²

الموقع الجغرافي للدولة وما يكتسي من أهمية في تقييم وزنها كقوة فاعلة خاصة إذا كانت تسيطر على ممرات مائية دولية، فضلا عن موقع الدول على خطوط الطول والعرض مما يؤثر على مناخ الدول، وهناك نظرية قديمة تقول بان المناخ الحار يعني التخلف، والبارد يعني التقدم.

المساحة ومالها من علاقة وطيدة ما بينها وما بين قوتها، لعدة أسباب منها استيعاب عدد كبير من السكان وانتشار الموارد الطبيعية، فضلا عن قدرتها على المناورة و الاهتمام بالعمق الجغرافي (روسيا، كندا، الـ.م.، ...)، و هناك دول صغيرة (البحرين، قطر فيجي...). ومن الناحية العسكرية فان سعة المساحة تتيح نشر المواقع الاقتصادية الحيوية على امتداد إقليمها، زد على ذلك فالمساحة الواسعة تؤدي إلى تنوع الغلات.³

يعد العامل البشري من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية وله أهمية من ناحيتين الاقتصادية والعسكرية، فمن الناحية الاقتصادية فالدولة التي تظم عددا كبيرا من السكان بوسعها تنمية نظامها

¹ كريم أبو حلاوة، سياسات القوة الذكية و دورها في العلاقات الدولية، دراسات سياسية، مركز دمشق للأبحاث و الدراسات، دمشق، 2015، ص 4.

² سيف نصرت توفيق الهرمزي، مرجع سابق، ص 160.

³ باسل خليل خضر، مرجع سابق، ص 30.

الاقتصادي بكفاية من اجل التأثير على الدول الأخرى، أما من الناحية العسكرية فالعدد الكبير ضروري لتكوين قوة عسكرية فعالة، كما أن الدول المكتظة بالسكان يصعب هزيمتها.

فالعامل الديمغرافي أيضا يوصف بسلاح ذو حدين حسب مبدأ مالتوس الذي توصل إليه انطلاقا من تجربة السكان سنة 1978 الذي اظهر فيه أن مزيدا من السكان يعني مزيدا من القوة، إلا أن المعادلة انقلبت حسبه نتيجة عدم وجود توازن بين النمو الديمغرافي والنمو السكاني فأصبحت المعادلة تعني أن مزيدا من السكان مزيد الاضطراب الاجتماعي والتخلف والتبعية.¹

تشكل مسألة الحصول على الموارد الأولية أهمية قصوى لعديد البلدان ، لكونها نادرة جدا ويندر أن نجد بلدا حقق الاكتفاء الذاتي ،فغالبا ما يصبح طلب الحصول عليها هدفا ملحا للسياسة الخارجية، فقد أضحت الحياة الاقتصادية للدول مشروطة بامتلاك أو عدم امتلاك الموارد الأولية كمصادر الطاقة، أو ثروات معدنية كالحديد والنحاس والذهب...، بالإضافة إلى الثروة المائية التي هي مصدر نجاح الزراعة و إنتاج المواد الغذائية فضلا عن أهمية الثروة الحيوانية والسمكية، فمن النادر أن تتعم دولة بمستويات عالية من الحياة لشعبها، أو أن يكون لها مركز في الشؤون العالمية إذا كانت تعاني نقصا في الموارد الأولية.²

تمثل القوة الاقتصادية العنصر المهم من عناصر قوة الدولة وأمنها الوطني، فمكانة الدولة وشكل العلاقات الدولية يحددها الاقتصاد كما يحدد وضعها الأمن الوطني والإقليمي والدولي، فالاقتصاد كان السبب الرئيس لنشوب معظم الحروب. وتتمثل القوة الاقتصادية في استغلال إمكانيات الدولة وكل مواردها أو ما يمكنها الحصول عليه لتنفيذ إستراتيجيتها فعندما تتوفر الموارد الغذائية للدولة بشكل كاف يكون ذلك من عوامل قوتها لأنه يحافظ على سيادتها وحرية اتخاذ القرارات، أما

1 ليلي مداني، **توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003**، (مذكرة ماجستير)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008، ص 18 .
2 باسل خليل خضر، **مرجع سابق**، ص 31.

الصناعة فهي مهمة، تساعد على رفع مستوى المعيشة و الرفاهية، وتساعد على الاستثمار وإنشاء جيش قوي و حديث.¹

تعتبر القدرات العسكرية أهم معيار لقياس القوة والتي تظم كافة الوسائل العسكرية البرية، البحرية، و الجوية.² وتسعى الدول إلى تعزيز تأثيرها في السياسة الدولية بإظهار مكانتها العسكرية. ولا شك أن القوة العسكرية للدولة تقاس بتوفير عدد من العناصر و المؤشرات أبرزها: حجم الجيش، طول الحدود الجغرافية، توفر القاعدة الصناعية العسكرية، حجم الإنفاق العسكري العام، العقيدة التي تؤمن بها الدولة، مستوى التعليم والتدريب واللياقة البدنية، الأحلاف، التطور التكنولوجي، سرية المعلومات، المخابرات ... وغيرها من المؤشرات، فالقوة العسكرية مسألة حيوية من أجل البقاء وهي وسيلة للسياسة الدولية.³

ب- العناصر المتغيرة :

نقصد بها تلك العناصر التي تعتمد على مؤشرين هما الموارد والقدرة على التوظيف، وهذا ما يجعل هذه العناصر متغيرة، والتالي التأثير في الآخرين سلبا أو إيجابا ،وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها، وتعد كل من الموارد الاقتصادية للدولة، وبنيتها التحتية التكنولوجية، والتراكم العسكري لديها هي عناصر متغيرة في معادلة قوة الدولة، واستخدام هذه العناصر بشكل منسق يساهم في بناء السياسة الخارجية التي تعتبر من المتغيرات السياسية و الذي يشير إلى البنية الفوقية للقوة والتي تعد أبرز مخرجات القوة المؤثرة في الوحدات الدولية.⁴

الشكل (1) عناصر القوة الشاملة للدولة

1 باسل خليل خضر، مرجع سابق، ص 33- 34 .
2 عمر عد الله كامل ، أعمال ندوة للأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية- من 9 إلى 11 جانفي 1996 ، (القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996)، ص 84-85 .
3 باسل خليل خضر، مرجع سابق، ص 34- 35- 36.
4 سيف نصرت توفيق الهرمزي، مرجع سابق ، ص ص 161-162.



المصدر: فريد ميليش، القوة و أهميتها في العلاقات الدولية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد(6)، 2014، ص 74.

أما خصائص القوة فتتمثل في:

- القوة هي جوهر العلاقات الدولية، والهدف منها تحقيق المصالح الدولية القومية، وهو ما من شأنه إضفاء طابع العداوة والحرب في العلاقات بين الدول.¹
- قوة الدولة نسبية و يتوقف تقديرها على أمرين: أولهما؛ القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة. وثانيهما؛ محصلة الطرف الآخر، فقد تتساوى دولتان في امتلاك مصادر القوة نفسها إلا أن قدرة إحداهما و عدم قدرة الأخرى على التوظيف الفعلي لأحد تلك المصادر أو جميعها يجعل الأقدر منهما أقوى نسبياً.
- تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإكراه والقسر من جهة ثانية. وعند اللجوء إلى استخدام القوة نكون قد وصلنا لمرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية.²
- القوة صناعة و إرادة فرضتهما طبيعة العلاقات الدولية في ظل غياب السلطة الدولية، الأمر الذي اجبر الدول على السعي بشتى الوسائل إلى صنع مصادر القوة و العوامل المهيمنة بوصفها الضمان الحقيقي لأمنها واستقرارها.³

¹نعيم إبراهيم الظاهر، سياسة بناء القوة، ط2، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2003)، ص 27.

² فريد ملشيش، مرجع سابق، ص 75.

³ كريم أبو حلاوة، مرجع سابق، ص 5.

- القوة وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير الذي يتضمن تحقيق أهداف الدولة و التي لا تخرج عن تحقيق المصالح القومية أو الوظيفة الحضارية و حماية الأمن القومي، و صيانة الاستقلال السياسي¹ .
- القوة ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة لممارسة النفوذ و التأثير، و ضمان تحقيق أهداف الدولة.

¹ فريد فرشيش، مرجع سابق، ص 75.

المبحث الثالث: دور القوة في العلاقات الدولية

يعد مفهوم القوة من المفاهيم الدارجة الاستخدام في العلوم السياسية خاصة في حقل العلاقات الدولية، حيث تأخذ القوة شكلها الصريح على المستوى الدولي كأسلوب للتعامل بين الدول نظرا لغياب المؤسسات الدولية الكفيلة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحل الصراعات والنزاعات الدولية. بالإضافة إلى أنها من المفاهيم القديمة المتجددة في السياسة الدولية منذ عهد أرسطو، أما في عصرنا الحالي فأننا نجد هانز مورغانثو من أبرز المدافعين عن سياسة القوة فهو يرى أن السياسة الدولية "صراع من أجل القوة بما تضمنه من سيطرة على عقول وتصرفات الآخرين" ويتحدد دور الدولة و وزنها في المجال الدولي بحجم مواردها المادية و البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي والاستراتيجي،¹ وعلى هذا وجب على الدول أن تضع لنفسها أهدافا تستطيع مواردها تحقيقها.

وتلعب القوة في العلاقات الدولية دورا يختلف عن السابق حكم تبديل أهداف الدول حيث كان وزن الدولة في العلاقات الدولية يقاس على أساس قوتها العسكرية التي تحتكم إليها، وكانت العديد من الدول تسعى إلى خلق مراكز قوة لنفسها تستطيع عن طريقها أن تضع واقعا دوليا يخدم مصالحها، و يحقق لها التفوق على منافسيها مهما كان في ذلك من إضرار بتوازن النظام الدولي واستقراره.²

لكن هذا المعيار العسكري لم يعد حاسما بل أصبح عبئا اقتصاديا قد يؤدي للضعف والتراجع وربما الانهيار، في حين أصبحت الدولة الآن أكثر اهتماما بالمكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى عال من الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي.

ويكن تلخيص دور ومظاهر القوة في ما يلي:

1 كريم أبو حلاوة، مرجع سابق، ص 5 .

2 صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية – النظرية و الواقع-، ط1، (مصر: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص 169 .

أ- القوة كوسيلة للهجوم.

يقول جون ميرشايمر بأن القوة النسبية هي الأهم بالنسبة للدول، ويقترح على قادة الدول البحث عن سياسيات أمنية تضعف من قدرات الطرف الآخر وتزيد من قوتها النسبية اتجاهه، ويعتقد أن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها وتحرص في ذات الوقت على أن لا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى و الهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي.

إن القوة كأداة عالمية هي مظهر شائع من مظاهر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، وقد ينطوي على انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو الاعتداء على استقلالها السياسي، أو تغيير الواقع الإقليمي بالقوة أو فرض علاقات قوى جديدة عليه هناك عدة دول نجحت في الاستخدام المفرط للقوة في توسيع رقعة أراضيها على حساب الدول الأخرى كالتوسع الأمريكي في القرنين التاسع عشر والعشرين على حساب كل من اسبانيا والمكسيك، وكذا التوسع الإسرائيلي على حساب الدول العربية خاصة بعد حرب يونيو 1967¹.

ب- القوة كوسيلة للدفاع

رغم إدراك الواقعيين الدفاعيين بأن النظام الدولي يخلق حوافز قوية للقوة إلا أنهم يؤكدون أن السعي نحو الهيمنة سيؤدي إلى أسوأ أنواع التوسع، لأن زيادة أي دولة لقوتها بشكل زائد عن اللزوم سيظهر التوازن أين ستعظم القوى العظمى جيوشها وتعززها وتشكل الهيمنة تحالفا توازنيا يجعل الدولة التي تطمح إلى الهيمنة في وضع أقل أمنا واستقرارا. ويرى إسماعيل صبري مقلد أن القوة كأداة دفاعية هي أسلوب من أساليب استخدام القوة المسلحة أي معناه أن الدولة لا تستخدم القوة المسلحة إلا إذا اضطرت إليها إما بالدفاع عن نفسها ضد الهجوم الموجه إليها أو دفاعا للتهديد عن مصالحها.

ت- القوة كوسيلة للردع

يميل بعض المفكرين إلى الاعتقاد بأن الردع يعتبر أفضل بكثير من أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءته، وذلك لأنه يؤدي إلى إحباط أهداف الهجوم دون أن تتكبد الدولة الخسائر المترتبة على دخولها في مواجهات عسكرية. وعلى الرغم من أن

1 جون مرشايمر ، مأساة سياسة القوى العظمى ،تر: مصطفى محمد قاسم،(الرياض: جامعة الملك سعود، 2012)، ص ص 26-27 .

فكرة الردع لا تمثل مفهوماً جديداً في السياسات الدولية، إلا أن أهميته كأسلوب لاستخدام القوة المسلحة قد تزايد بالنظر إلى وجود الأسلحة النووية والتطور المذهل في تكنولوجيا الحرب.

حاولت عدة دراسات أن تبين أثر الأسلحة العسكرية وخاصة الأسلحة النووية على ردع الحروب، فقد وضّحت دراسة لثمانى أزمات دولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أنه كلما ازداد إدراك القادة السوفييت للاستعداد العسكري الاستراتيجي أو التكتيكي للولايات المتحدة الأمريكية، ازداد إدراكهم لصلابة وقوة الولايات المتحدة كذلك لتحقيق أهدافها عن طريق التهديد باستعمال القوة الإستراتيجية النووية التقليدية ما بين عام 1821 إلى غاية 1957¹.

¹ إيمان قديح، مرجع سابق، ص 25.

الفصل الثاني: مفهوم القوة من منظور الواقعية.
المبحث الأول: مفهوم القوة عند الواقعية الكلاسيكية.
المبحث الثاني: مفهوم القوة عند الواقعية الجديدة.

فرضت النظريات الواقعية نفسها على اتجاهات التحليل النظري لحقائق السياسة الدولية وبخاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، و قد حدث ذلك نتيجة لتفاقم الصراعات الدولية و سعي العديد من الدول الكبرى خلق مراكز قوة لنفسها، تستطيع عن طريقها أن تصنع واقعا دوليا يخدم مصالحها و يحقق لها التفوق على منافسيها مهما كان في ذلك من إضرار بتوازن النظام الدولي واستقرار علاقاته و أوضاعه.

و إذا حاولنا التعرف على المفاهيم الرئيسية التي تبني عليها نظريات القوة، فسوف نجد أنها تأخذ الدولة محورا لتحليلاتها و هي تتعامل معها باعتبارها النواة الأساسية في السلوك الدولي، و حجر الزاوية في النظام الدولي ككل.¹

كما يرفض الواقعيون فكرة وجود تناسق بين مصالح الدول بل يرون بتضارب مصالحها، كما يعطون الدور الكبير لإمكانيات الدولة المتوفرة لتحديد نتيجة التأثير بالدول الأخرى. ويشير إسماعيل صبري مقلد إلى أن فلسفة القوة كانت القاعدة الأساسية التي بني عليها التفكير الواقعي بشأن العلاقات الدولية.²

1 إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 169.

2 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2014/2015، ص 204.

المبحث الأول: مفهوم القوة عند الواقعية الكلاسيكية:

تعتبر المدرسة الواقعية أولى المدارس التي غزت عقول الساسة و صناع القرار في الوم.أ ومن أهم الدعائم التحليلية لهذه المدرسة هما فكرة المصلحة و فكرة القوة ودورها في العلاقات الدولية وهذا ما يؤكد Hans Morgenthau بقوله: " أن عالم السياسة الدولي (سياسة دولية، علاقات دولية) شأنه شأن عالم السياسة الداخلي (السياسة داخل المجتمع) هو عالم الصراع من أجل القوة ومهما تكن مرامي ذلك العالم فان القوة هي هدفه المباشر¹. وإن القوة السياسية هي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس عليهم فهي تمنح الأولين السيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال بما يملكون من نفوذ يؤثر به على عقولهم وقد يمارس هذا النفوذ بأسلوب الأمر، أو التهديد أو الإقناع أو المزج بين بعض تلك الوسائل معا. ويقول انه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية ... فان انجازها يتطلب دائما التأثير على عقول الآخرين.

ويعتقد مورغانثو أن الصراع من اجل القوة ظاهرة شاملة زمانا و مكانا والتجربة التاريخية أثبتت تحكما في سلوك الدول، وهو ينظر إلى السياسة الدولية على أنها تسعى للتوفيق بين المصالح القومية للدول، وهو يرى أن السياسات التي تحاول الدفاع عن تلك المصالح لا تفترض وجود عالم مسالم، و هذه الصراعات والتهديدات المتبادلة يمكن التقليل منها بأسلوب التوفيق بين المصالح المتنازعة بالإجراءات الدبلوماسية². و يشير إلى أن المصلحة القومية هي قبل كل شيء، وأي مصالح أخرى تلي هذه الضرورة القومية الأساسية تأتي في ترتيب ادني في سلم أولويات السياسة الخارجية للدول.

إذن استخدام مفهوم القوة في تعريف مصلحة الدولة هو المعلم البارز الذي يعين الواقعيين على تلمس طريقهم في حقل السياسة الدولية. فالواقعيون يرون القوة سببا أصيلا للعلاقات كافة بين المتغيرات كافة³.

1 سيف نصرت توفيق الهرمزي، مرجع سابق، ص ص 157 - 158.

2 اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ص 170.

3 احمد علي سالم، القوة و الثقافة و عالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، ص 121

المدرسة الواقعية أكدت في تحليلها لمكون القوة على العامل العسكري، واعتبرت أن القوة الصلبة هي المفهوم التقليدي للقوة الذي يرى أنها الإكراه والإجبار، حيث سيطر هذا المفهوم في العلاقات الدولية لفترة كبيرة في كتابات المدرسة الواقعية التي استندت في تعريفها للنظام الدولي إلى كونه غير مستقر وفوضوي وأن الفواعل الدولية فيه بحاجة إلى امتلاك القوة لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها أو تعظيم منفعتها.

يختلف أنصار الاتجاهين التقليدي و البنوي في المدرسة الواقعية على تحديد عناصر القوة، فالتقليديون يفهمون القوة على أنها المركب الكلي الذي يضم عناصر مادية و معنوية، فللقوة مكونات عسكرية واقتصادية، كما أنها تشمل القدرة على تشكيل الرأي العام، و يؤكد "كار" بوضوح أن القوة لا تشمل فقط العناصر المادية بل تشمل أيضا الأفكار و المشاعر الإنسانية. و قد حافظ هانس مورغانثو على هذا التعريف الشامل للقوة، إذ أشار أن الدول تسعى إلى إحكام السيطرة على القوة بعناصرها المادية و المعنوية للحفاظ على وجودها.¹

مفهوم القوة الصلبة برز في القرنين التاسع عشر والعشرين أثناء الحربين العالميتين والحرب الباردة، تتمثل هذه القوة في الإمكانيات والمقدرات العسكرية للدولة ومدى تفوقها العسكري وتقدمها التكنولوجي وقوتها الاقتصادية في التأثير على علاقاتها الدولي.

على الصعيد العالمي، كان للقوة الصلبة أهمية كبيرة بين أنواع القوى الأخرى وذلك منذ أن أصبح العالم منظما سياسيا في شكل دولة قومية مستقلة ذات سيادة فوق إقليمها بحيث كانت له القوة الأكبر على حل الخلافات العالمية، وظلت القوة العسكرية وما تملكه الدول من أسلحة تقليدية مؤشرا على قوة الدولة سواء استخدمت الدولة تلك القوة أم هددت باستخدامها من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية.²

يربط الواقعيون بين الدافع إلى الحصول على القوة و استخدامها في التأثير على الآخرين وصولا للأهداف التي تضعها الدول لنفسها، وبين الطبيعة الإنسانية التي تتحكم فيها نزعة القوة و الرغبة في إخضاع الآخرين لان ذلك هو ما يضمن للدولة القدرة على البقاء يرهن أساسا بالقوة التي تعني توفر المقدرة على تحريك

1 المرجع نفسه، ص 122 .

2 سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص 35 .

الأخرين في الاتجاه المرغوب، ويتحقق ذلك إما بالإقناع، أو الإغراء، أو المقايضة، أو الإكراه.

تؤكد الواقعية الكلاسيكية على فهم و تفسير السياسات الدولية كما هي عليه لا كما يجب أن تكون عليه، أنها تدرس المتغيرات والقوى الحقيقية الفاعلة في السياسة الدولية، وان هناك جوهر للسياسات الدولية يتم الوصول إليه عن طريق واحد هو القوة. فالعالم في نظرها إذن ينطوي على مصالح متضاربة ويسود الصراع فيما بينها ولا يمكن إدراك المبادئ الأخلاقية صورة كاملة، وقد يحدث توازن مؤقت للمصالح لكن تسوية الصراعات على الدوام غير مستقرة. والمصلحة عندهم هي المعيار الدائم والتي تحكم بواسطتها الأفعال السياسية و توجهه.¹

ويتضمن الغرض الذي قدمه هانز مورغانثو لمفهوم القوة في السياسة الدولية تصورا محددًا للأشكال المختلفة لصراعات القوة في المجتمع الدولي، فالدول طبقا لهذا التصور تتصارع من أجل أهداف هي:

أولا / سياسات الحفاظ على الوضع القائم

يهدف هذا النوع من السياسات الخارجية حسب "مورغانثو" للحفاظ على التوزيع القائم للقوة في لحظة معينة من لحظات التاريخ، أي عندما تبرز توزيعات جديدة للقوة كنتيجة لانتصار بعض الأطراف، و هزيمة أطراف أخرى.

ولعل اقرب تطبيق تاريخي لهذه السياسة في النسق الدولي مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي مازالت قائمة إلى يومنا هذا والتي تميزت بسقوط الاتحاد السوفياتي وبزوغ نمطية جديدة في النسق الدولي تقوم على نمط القطب الواحد و المتمثل في الوم.أ، حيث أضحت تتربع على قمة الهرم الدولي لما تملكه من مقومات مثلث القوة: القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، والقوة التكنولوجية، وأن أقطاب هذا المثلث مجتمعة تمثل القوة السياسية التي هي أبرز مخرجات القوة المؤثرة في الوحدات الدولية.²

وقد أبانت الإحصائيات تأثير القوة الأمريكية و مدى ارتفاع شكيمة حضورها في توزيع الأدوار في النسق الدولي لما تتوفر عليه من وفرة القدرة وتفوق غير متكافئ على باقي الوحدات الدولية، ومن هذا المنطلق تسعى بجد للحفاظ على

1 ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، صص 215-216.

2 سيف نصرت توفيق الهرمزي، مرجع سابق، ص 163.

الوضع الراهن عن طريق طرح مشروعها الإمبراطوري الذي يقوم على الهيمنة على وحدات النظام الدولي.

ثانيا / سياسات التوسع الاستعماري:

لا يقصد بسياسات التوسع الاستعماري المفهوم البدائي للاستعمار القائم على الاحتلال العسكري و استعمار الأراضي، فالقرن الواحد والعشرين قرن الموجه ما بعد الثالثة و عصر صدمة المستقبل. فقد أخذ مورغانثو تحليل سياسات التوسع الاستعماري على ثلاثة جوانب أو نتيجة لثلاثة عوامل هي:

الحرب المنتصرة: وهو توقع الانتصار في حرب ما مما يجعل الدولة تنتقل من مرحلة الإبقاء على الوضع القائم إلى التغيير في علاقات القوى لصالحها ، وبالتالي هي الخروج من مرحلة السبات أو العزلة لبناء الذات.

الحرب الخاسرة: يفيد "تاو" بأنه كما يمكن للحرب الخاسرة أن تكون لها تأثيرات مشابهة في خلق الدافع إلى التوسع، لأنها تدفع بهذا الطرف الخاسر إلى محاولة التخلص من الوضع القائم وتبادل مراكز القوة.

ضعف إمكانات القوة: يرى أن جاذبية فراغات القوة في تحريك الدوافع الاستعمارية تعد تهديدا استعماريًا للتوسع المحتمل.¹

ثالثا / تحقيق الهيبة و إشعار الآخرين بتفوق القوة الفعلية التي تملكها عن طريق الدبلوماسية أو عرض القوة الفكرية أو كلاهما معا.²

لو افترضنا أن الواقعية تمثل جزءا أوليا في تصوير بعض جوانب العلاقات الدولية، ولكن كما رأينا لم تعد الدول هي الفاعل الأهم في العلاقات الدولية ، ولا يمثل الأمن النتيجة الوحيدة التي يبحثون عنها ، أما أن القوة المادية ليست هي الأداة الأفضل دائما لتحقيق تلك النتائج.³

أضف إلى ذلك الاهتمام الزائد بمفهوم القوة وبالتالي تقديم تفسير شبه أحادي للسياسة الدولية قائم على هذا المفهوم، إذن تقييم المدرسة الواقعية نظرية دولية

1 سيف نصرت توفيق الهرمزي ، مرجع سابق، ص ص 171-172.

2 ثامر كامل الخزرجي ، مرجع سابق ، ص 217 .

3 جوزيف نايف ، مستقبل القوة ، تر: أحمد عبد الحميد نافع ، ط1 ، (القاهرة : المركز القومي للترجمة،

(2015)، ص 74 .

على متغير أحادي. لم تميز النظرية بين القوة كهدف سياسي و بين القوة كوسيلة لتحقيق أهداف قد تكون القوة ذاتها جزءا منها، أو قد لا تكون كذلك.¹

مزجت بين البحث عن القوة كنتيجة لغريزة بشرية عند الشخص وبين البحث عن القوة كنتيجة لبنية معينة للنظام الدولي تؤدي إلى سلوكيات معينة ، من قبل الدول ، قد تتسم بالقوة.

المبحث الثاني : مفهوم القوة عند الواقعية الجديدة

في نهاية سبعينات القرن الماضي، أضاف "والترز" بعدا جديدا في التحليل الواقعي الدفاعي، بالتركيز على الدور الحاسم لبيئة السياسة الدولية و طبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية، فيرى والتر أن وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية و مكانتها في النظام الدولي، أهم من تفسير سلوكها الخارجي من خصائصها الداخلية و تفاعلاتها مع الدول الأخرى. فبيئة السياسة الدولية و طبيعة النظام الدولي يفسران الفرص المتاحة أمام الدولة، والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي.

ويميز والتر بين التغير داخل بنية النظام، و تغير بنية النظام الدولي ذاتها ، فتغير هذه البنية هو تغير في عدد القوى الكبرى، أو في قدراتها، و هكذا فإنه قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، لم تتغير بنية النظام الدولي، إلا مرة واحدة خلال أربعة

¹ ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1980)، ص

قرون وذلك عندما تحول من تعدد الأقطاب إلى القطبية الثنائية بعد الجرب العالمية الثانية.¹

الفوضى هي الخاصية الأساسية والجوهرية للنظام الدولي حسب والتز، وهي التي تخلق ما يسمى "بالمأزق الأمني". ففي غياب سلطة عليا على المستوى الدولي تستطيع أن تفرض النظام والانضباط، فإن كل دولة تعتمد على نفسها من أجل ضمان أمنها و بقائها، ولتحقيق ذلك ينبغي عليها الحصول على المزيد من القوة كوسيلة لتحقيق الأمن وليس كغاية في حد ذاتها كما يقول مورغانو. و بما أن الدول متماثلة وظيفيا فإنها تسعى إلى الهدف نفسه وهو حصول دولة ما على قوة إضافية يعني بالمقابل التقليل من قدرات الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه إمكانية التهديد و استعمال هذه القوة ضدها ، وفي حالة الشك و عدم تأكد الدول من نوايا بعضها البعض فان هذا يؤدي بالدول في الأخير إلى إمكانية أن تواجه بعضها البعض من خلال الحروب. فالدول لا تبحث عن القوة وإنما تدفعها الفوضوية للدخول في توازنات للقوة، ولأن المنظومة الدولية ذات طبيعة فوضوية في أساسها فان الدول الأقوى تلعب دورا رئيسيا في رسم سياسات الدول الأخرى.²

لقد اختلف أنصار الاتجاهين التقليدي والبنوي كما اشرنا إليه المبحث السابق على تحديد عناصر القوة، فقد اختلف المفهوم الشامل للقوة عند البنويين، الذين ركزوا على الجوانب المادية للقوة، وهكذا أصبحت القوة تعرف بأنها: "استخدام الدولة لمواردها المادية لإجبار دولة أخرى على فعل شيء ترغب القيام به". يتضح التركيز على الجوانب المادية في تعريف "والتز" فهو يعرف الدول الكبرى بأنها الدول التي تملك إقليما واسعا وعددا كبيرا من السكان، و موارد وفيرة، واقتصادا كفوًا، وجيشا قويا، ونظاما سياسيا مستقرا، ويستبعد من القائمة ما أورده مورغانو من عناصر القوة المعنوية و الأيديولوجية و شكل النظام.³

ويؤكد الواقعيون الدفاعيون إنه ليس من الحكمة للدول أن تحاول زيادة حصتها من القوة العالمية إلى أقصى حد لان النظام سيعاقبها إذا حاولت الحصول

1 احمد عي سالم، مرجع سابق، ص 120.

2 محمد الطاهر عديلة ، مرجع سابق ، ص 226 .

3 احمد علي سالم ، مرجع سابق ، ص 123 .

على اكبر قدر لازم من القوة، ويجادل الواقعيون الدفاعيون بان السعي وراء الهيمنة أمر طائش إلى حد كبير.¹

أما الواقعيون الهجوميون أمثال جون ميرشايمر فيتبنون وجهة نظر نقيضة للسياسة الدولية، حيث ترى أن القوى العظمى تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على بقائها في عالم لا توجد فيه أعلى هيئة من الدول لحماية إحداها من الأخرى، ولذلك تدرك الدول أن القوة هي الأساس لبقائها ولذلك تكون القوة وزيادتها هي الهدف الدائم للدول. ولذلك أيضا لا توجد قوى الوضع الراهن في النظام الدولي إلا نادرا، وتتمثل فقط في الدولة المهيمنة الفعلية التي تكون من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن.²

على الرغم من أن الواقعيين الجدد يتفقون حول المسلمات الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، والتي لخصها ميرشايمر في:³

- ◀ لا توجد حكومة عالمية.
- ◀ كل الدول لها استعداد لاستعمال القوة ضد الدول الأخرى.
- ◀ لا يمكن لأي دولة أن تكون متيقنة بان الدول الأخرى لن تستعمل القوة ضدها.
- ◀ كل الدول تسعى للحفاظ على سلامة إقليمها و استقلالها الداخلي.
- ◀ الدول هي فواعل عقلانية.

إلا أنهم انقسموا بشأن مسألة مدى توفر الأمن في السياسة الدولية فيرى أن مأساة القوى الكبرى هي صراع أبدي من أجل القوة والهيمنة. فكلما كانت الدولة أقوى، كلما تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى. وعليه، فان الدول

1 تيم دان ، ميليا كوركي ، ستيف سميث ، نظريات العلاقات الدولية : التخصص و التنوع ، تر ديما الخضرا ، ط1 ، بيروت ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، 2016 ، ص 214 .

2 جون ميرشايمر ، مرجع سابق ، ص :و .

3 محمد الطاهر عديلة ، مرجع سابق، ص 228 .

تميل إلى إتباع سياسات أمنية تزيد من قدراتها و تضعف من قدرات أعدائها، وهذا ما يجعل مهمة توفير الأمن صعبة للغاية¹

إذن من المنطقي استراتيجيا أن تحصل الدول على ما أمكنها من القوة، وإن سنحت لها الظروف أن تسعى نحو الهيمنة. والحجة هنا ليست أن السيادة أو السيطرة جيدة في حد ذاتها، وإنما أن الحصول على قوة هائلة هو أفضل طريقة تضمن فيها الدولة بقاءها ويرون أن القوة هي غاية في حد ذاتها عكس البنيوية الدفاعية التي ترى أن القوة هي وسيلة للوصول إلى غاية ، وان الغاية النهائية هي البقاء.²

يرى ميرشايمر أن القوى العظمى تتحدد بالدرجة الأولى بناء على قدرتها العسكرية النسبية. فالدولة لكي تتأهل كقوة عظمى يجب أن تمتلك أصولا عسكرية تكفي لخوض معركة كبرى في حرب تقليدية شاملة ضد أقوى دولة في العالم، ولا يشترط أن تمتلك الدولة المرشحة القدرة على هزيمة الدولة القيادية، بل يكفيها القدرة على تحويل النزاع إلى حرب استنزاف تضعف الدولة المهيمنة إلى درجة كبيرة، حتى و أن ربحت الدولة المهيمنة الحرب في النهاية. وفي العصر النووي ينبغي أن تمتلك القوى العظمى ردعا نوويا يستطيع أن ينجو من أي ضربة نووية ضدها، وإذا حققت دولة واحدة تفوقا نوويا على كل منافسيها، وهو أمر غير وارد، فإنها ستكون أقوى من الجميع إلى درجة تجعلها القوى العظمى الوحيدة في النظام. وإن ظهرت دولة مهيمنة، فسيكون توازن القوة التقليدية غير ذي شأن.³

تقول الواقعية الهجومية أن إمكانية الخطأ في حساب القوة تدفع صانع السياسة الخارجية إلى السعي دائما إلى الهيمنة على النظام الدولي، و ترى استحالة تأكيد أية دولة من صحة حساباتها لتوزيع القوة الدولية في أي وقت فان عليها على الأقل أن تتأكد من أن حساباتها لن تضعها في موقع ضعف في الصراع من اجل القوة، ففي النهاية تسعى جميع الدول إلى تعظيم قوتها وفق الظروف المتاحة.⁴

1 المرجع نفسه، ص ص228-229.

2 تيم دان ،ميليا كوركي،ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 215 .

3 جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص : ي .

4 أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص ص125-126.

وترتكز القوة عندهم على الإمكانيات المادية التي تتحكم فيها الدولة كالوحدات العسكرية المدرعة والأسلحة النووية، والعمل على التحديث السريع و التدعيم الفعال للترسانة العسكرية، والمبادرة بمواجهة السلوك العدواني و تشكيل تحالفات هجومية ذات طابع امني عسكري.¹ ورغم ذلك فان الدول تمتلك نوعا ثانيا من القوة، وهي القوة الكامنة، والتي تشير إلى الإمكانيات الاقتصادية التي تدخل في بناء القوة العسكرية من مال وتكنولوجيا، والأفراد لبناء القوة العسكرية، والقتال في الحروب. بالإضافة مراقبة الأسواق النفطية العالمية للتأثير على أسعار النفط، من خلال تسليط العقوبات الاقتصادية، واستغلال العمالة الرخيصة في الداخل.

وحسب الواقعية الهجومية تتعدد صور وأشكال استخدام القوة العسكرية أو يمكن التمييز بين خمسة أنماط لاستخدامها هي:

✓ **دبلوماسية الإكراه:** ويعرفها الكسندر جورج بأنه: "تهديد الدولة للعدو باستخدام وسائل فعالة لإقناعه الامتنال لقراراتها، ويتحقق ذلك من خلال سحب السفراء، فرض عقوبات، إثارة المعارضة.²

✓ **التخريب:** من خلال قيام الدولة "أ" بأفعال هدفها هدم مؤسسات الدولة "ب" وهذا النمط يعتبر شكلا من أشكال العنف، وتكلفته تكون مرتفعة على المدى الطويل حتى وان نجح في تحقيق أهداف الدولة في المدى القصير.

✓ **الردع:** أي إصدار تهديدات متكررة لمنع العدو من الشروع في عمل غير مرغوب فيه، وهناك نوعان: **ردع تقليدي:** عن طريق التهديد باستخدام الأسلحة؛ **والردع النووي** واستعمل هذا في أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962.³

✓ **الدفاع:** هي إجراءات تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم عسكري.

✓ **التدخل العسكري المباشر:** يتم اللجوء إليه في حالة فشل دبلوماسية الإكراه وتتعدد أهداف التدخل العسكري.

1 محمد الطاهر عديلة ، مرجع سابق،ص ص 230-231.

2 سيف نصرت توفيق الهرمزي ، مرجع سابق، ص 165.

3 نبيل بكاكرة، سفيان سخري، مرجع سابق، ص 168.

وجهت للنظرية الواقعية البنوية عدة انتقادات منها أنها تهمل الاختلافات الثقافية للدول وكذلك الاختلافات بين أنواع الأنظمة الحاكمة، وذلك مبدئياً، لأن النظام الدولي يخلق الحوافز الأساسية نفسها للقوى العظمى جميعاً وسواء كانت ديمقراطية أم أوتوقراطية استبدادية، فإن ذلك قليل الأهمية نسبياً عندما يتعلق الأمر بالطريقة التي تتصرف بها الدولة تجاه الدول الأخرى، كما يتعامل الواقعيون البنويون مع الدول وكأنها صناديق سوداء، أي أنه يفترض بها أن تكون متشابهة باستثناء ما بحقيقة أن بعض الدول أقوى من دول أخرى أو أضعف منها يتعلق.¹

¹ تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 214.

الفصل الثالث: تطور مفهوم القوة بعد الواقعية.
المبحث الأول: مفهوم القوة الناعمة في العلاقات
الدولية.

المبحث الثاني: مفهوم القوة الذكية في العلاقات
الدولية.

تمهيد:

استخدمت القوة العسكرية لفترة طويلة من الزمن، ولكن منتصف القرن الماضي شهد تغيرات في دورها، و تجد دول عديدة سيما الكبيرة منها أنه لا جدوى منها لاعتبارات عديدة، وخاصة بعد أن أصابها لعنتها التي طالما تصدرت المشهد في السياسات الخارجية للدول، بالإضافة إلى ظهور أبعاد جديدة للقوة خاصة منذ الحرب الباردة وإعطاء أهمية للأبعاد الناعمة للقوة، ثم تطورت الدراسات استجابة للواقع الدولي نحو تطوير مفهوم القوة الذكية للجمع بين أدوات القوة الصلبة و الناعمة في استراتيجيات تهدف لتحقيق أهداف الدولة الخارجية.

المبحث الأول: تراجع العامل العسكري في تحديد مفهوم القوة

ظهرت اتجاهات جديدة في دراسات السياسات العالمية تتحدث على أن لم يعد هناك طائل من وراء استخدام القوة العسكرية أو الصلابة بشكلها التقليدي وأن دورها قد تراجع على الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين لصالح أنواع أخرى من القوة، وهذه الدراسات التي تتحدث عن تراجع القوة العسكرية تركز على تغيير القضايا والفواعل والعمليات على الساحة الدولية، الأمر الذي انعكس على القوة و مفهومها.

يمكن تلخيص أسباب تراجع القوة العسكرية في السياسة الدولية فيما يلي:¹

- **أولاً:** بروز قوى دولية كبرى غير عسكرية بالأساس مثل اليابان، وألمانيا والصين، في مقابل انهيار قوى عالمية مثل الاتحاد السوفياتي، كما ازدادت قوة الدول الصناعية الكبرى الصاعدة عالمياً، تزامناً مع قلة الحروب ما بين الدول وزيادة الاعتماد المتبادل في إطار السياسات العالمية، وتغير أنواع الصراع، والقضايا التي تحدد العلاقات ما بين الدول واختلاف أهداف الفاعل الدولي والمصادر التي تستخدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لذلك الفاعل.
- **ثانياً:** في العادة ركزت الدول على بناء مقدراتها العسكرية من أجل تحقيق أمنها الإقليمي ولقد حدثت تغييرات في الأهداف والقضايا، أدت بها إلى مراجعة مفهوم الأمن الإقليمي لدى الدولة القومية، فنظراً لطبيعة التفاعلات الدولية وتعقيداتها لم تعد القوة العسكرية وحدها تكفي في ظل اتساع الصراعات والأمن النووي والإرهاب الدولي، وتغيرات المناخ والفقر العالمي، والاستقرار الاقتصادي... وغيرها. بالإضافة إلى اتساع مفهوم الأمن إلى الأمن الإنساني في ظل وجود قضايا داخلية لها أبعاد دولية وقضايا دولية لها تأثيرات واسعة النطاق داخل إقليم الدولة

¹ سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص 36.

الجغرافي وأصبحت تلك القضايا في صميم سياسات الأمن وبما أنها معقدة لم تعد الأداة العسكرية الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق الأمن للدولة .

● **ثالثا:** ارتفاع التكلفة الاقتصادية و البشرية جراء استخدام القوة العسكرية المدمرة دفع بالدول إلى اللجوء إلى أساليب سلمية وغير مكلفة لفض النزاعات.

● **رابعا:** لم تعد مصادر القوة كما هي، فمن اجل ملائمة وتحقيق المفهوم الجديد للأمن تطورت مصادر القوة، فأصبحت العلوم والتكنولوجيا مهمة لقوة الدولة، وأصبح التعليم والدبلوماسية أكثر أهمية في نظام عالمي متعدد المستويات. ومع تغير أدوات و مصادر القوة ذاتها تغيرت الاستراتيجيات التي كانت تعتمد عليها الدولة القومية قديما، حيث كانت تسعى لزيادة قوتها على حساب غيرها من الدول و منع أي تدخل في إقليمها، والآن مع ظهور القضايا الاقتصادية العالمية و البيئية والمناخية أصبحت الدول الآن أكثر حاجة إلى التعاون، فطبيعة القضايا الجديدة ذاتها و أدوات القوة الجديدة، لم تعد تفرض الصراع.¹

● **خامسا:** تغير الفواعل في السياسات العالمية فلم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، بل ظهرت فواعل أخرى إلى جانب الدولة تزايد دورها بسرعة وهي فواعل لا تتمتع بالسيادة، ولكنها تمارس أدوارا اقتصادية وعسكرية وسياسية لها تأثير داخلي وعلى المستوى العالمي مثل المنظمات غير الحكومية و الجماعات المسلحة... وظهر هذه الفواعل أدى إلى تقلص دور الدولة ودورها لصالح شركات متعددة الجنسيات. كما أن هناك تأثيرا لا يمكن إغفاله للفواعل الجدد على الساحة الدولية وخاصة الجماعات المسلحة، التي لا ترتبط بإقليم معين، وبالتالي لم يعد العدو محددًا في مكان معين حتى يمكن محاربتة، بل استدعت الجماعات الإرهابية أشكالًا جديدة للحروب واستخدام القوة التكنولوجية لمحاربتة.²

¹ المرجع نفسه ، ص ص 37-38.

² المرجع نفسه ، ص 39.

بالإضافة إلى النزاع الخلفي بتحريمها من أجل أن يستخدمها الزعماء الوطنيون في الحرب، فهناك جان متنامي من العداء لاستخدام القوة العسكرية سيما في الدول الديمقراطية خاصة في اليابان و أوروبا. إن استعمال الاعتماد المتبادل و الاتصالات والمؤسسات الدولية، يلعب أحيانا دورا اكبر من القوة¹، لكن الحديث عن تراجع دور القوة العسكرية التي تعد أساس القوة الصلبة لا يعني انه لا طائل من استخدامها فالواقع الدولي مزال يؤكد على أهمية القوة العسكرية لحماية الدولة خاصة في ظل التحديات الجديدة وعلى رأسها الإرهاب، وكذلك لحماية الأبعاد الجديدة للقوة، فلن تعمل الدولة اقتصاديا بشكل جيد، دون وجود بيئة أمنية مستقرة.² إلا أن تلك القوة العسكرية تحتاج لجانبها أنواعا جديدة من القوة، أثبتت أهميتها وفاعليتها على الساحة الدولية، لذلك سنتحدث عن القوة الناعمة في المبحث التالي.

¹ جوزيف ناي ، مرجع سابق، ص 54 .

² سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص 39.

المبحث الثاني : القوة الناعمة في العلاقات الدولية.

شهدت السياسات العالمية اهتماما متناميا بالأبعاد غير الملموسة للقوة ن وذلك بعد أن تجرعت الشعوب ويلات القوة الصلبة، وظلمها، وعجزت دباباتها وصواريخها على توفير الأمن أو الحفاظ عليه إقليميا و دوليا، وعجزت الدول عن تحقيق أهداف سياستها الخارجية، و هنا بدا الاهتمام بالأبعاد الناعمة للقوة وخاصة منذ الحرب الباردة. وتزايدت فرص القوة الناعمة في التأثير على واقع السياسات الخارجية للدول وظهرت أقطاب برصيد واسع من القوة الناعمة ضاهت بها دولا ارتكنت إلى القوة الصلبة.¹

استخدم هذا المصطلح في مطلع القرن الواحد و العشرين، وارتبط الحديث عن القوة الناعمة كأحد أشكال القوة بمحاولات "جوزيف ناي" معالجة التحليل الضيق لمفهوم القوة الذي جاءت به الواقعية وطور هذا المفهوم في كتابه "ملزمون بالقيادة" سنة 1990 الذي جاء بان الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك فقط القوة العسكرية، والاقتصادية، وإنما تملك أيضا القوة الناعمة وعرفها بأنها " قدرة الدولة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية، والاستمالة بدل الإكراه، وكلما كانت سياسات الدولة مشروعة كلما زادت جاذبيتها.² ويعرفها أيضا أنها "القدرة على كسب العقول والقلوب في أن واحد لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي نرجوها".

ترتكز القوة الناعمة لبلد ما على ثلاثة موارد: الثقافة والقيمة السياسية والسياسة الخارجية، أما الثقافة فعندما تكون جذابة للآخرين، وتحتوي على قيم عالمية يتشارك فيها الآخرين، فانه يزيد من إمكانية حصوله على النتائج المرغوبة بسبب علاقاته التي ينتجها من الجاذبية والواجب، أما القيمة السياسية فعندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج، أما السياسات الخارجية فهي تكون ذات قوة ناعمة عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية و أخلاقية.³

1 سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص 40.

2 نبيل بكاكرة، سفيان سخري، مرجع سابق، ص 169 .

3 باسل خليل خضر، مرجع سابق، ص 46

وطور جوزيف ناي معطى القوة، حيث اهتم بالعناصر غير المادية، حيث عرفها أنها: "قدرة الدولة على الحصول على ما تريد بالاعتماد على الجاذبية بدل الإكراه"، و تعبر القوة الناعمة عن الوجه الثاني للقوة، حيث تتمكن الدولة من الحصول على النتائج التي تريدها لان الدولة الأخرى معجبة بنموذجها، وتحاول أن تتبعه، وليس لأنه يتم إكراهها على ذلك.¹

ورأى جوزيف ناي لا بد أن يتعلموا قوة جذب الأفكار والقدرة على وضع الأجندة السياسية التي تحدد الإطار الذي يحدد تفضيلات الآخرين واتجاهاتهم، فلو استطاعت الدولة أن يكون لها القدرة على تحسين صورتها و حياة الشرعية في عيون الآخرين، لن تجد مقاومة كبيرة لرغباتها في السياسة الخارجية اتجاه الآخرين.²

ومع تطور التكنولوجيا والمعلومات أضيف عنصر جديد لقوة الدولة هو امتلاكها للتكنولوجيا والمعلومات، والقدرة على إنتاج التكنولوجيا المتطورة عن طريق الاختراع والإبداع ونشر الإبداع.

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالقوة الناعمة يرجع إلى بداية الاهتمام بالثقافة والدبلوماسية الشعبية و الرأي العام في العلاقات الدولية منذ الحرب الباردة، ومن المفكرين الذين قدموا اجتهادات حول الموضوع "ستيفن لوكس Steven Locks الذي أشار إلى أهمية المعتقدات والأفكار التي تساعد في اجتذاب الآخرين والتأثير في سلوكهم ، وكذلك بيتر ساشراس.³

وقدم ناي ثلاثة أنماط تمارس من خلالها القوة الناعمة هي الإقناع والجاذبية و وضع جدول أعمال وهي كالاتي:⁴

- **الإقناع:** هو ممارسة قوة من جانب البعض بحيث يفترض إتاحة فرصة للاختيار، والتقدير من جانب من تمارس عليه قوة الإقناع، وقوة الإقناع تتوافر كلما كانت الدولة شرعية وكلما كانت أهدافها واضحة، وكلما كانت القيادة تملك شخصية كاريزمية.

1 نبيل بكاكرة، سفيان سخري، مرجع سابق، ص 169.

2 سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص 45 .

3 نبيل بكاكرة، سفيان سخري، مرجع سابق، ص 169 .

4 باسل خليل خضر ، مرجع سابق، ص ص 46-47.

- **الجانبية:** تستطيع الدولة أحيانا أن تحصل على النتائج التي تريدها دون أي تهديدات وذلك لان هناك دول معجبة مثله وتحذو حذوه وتطلع إلى مستواه، وتريد أن تتبعه، إذن لابد من وجدول أعمال و اجتذاب الآخرين في السياسة العالمية.و ليس فقط بإرغامهم.
- **وضع جدول الأعمال:** وتحديد أولويات الدول الأخرى بما يخدم أو يتفق مع أولويات الدولة التي تمارس القوة، قوة التعاون الطوعي، وتركز على جاذبية ثقافة المرء أو مقدرته على التلاعب بجدول أعمال الخيارات السياسية.

وتوجد ثلاث مهارات هي الأكثر أهمية في ممارسة القوة الناعمة وهي: الذكاء العاطفي، فكرة تأليف رؤية للمستقبل والتي تجذب الآخرين، ومهارات الاتصال. ويرى "ناي" أن تطبيق الدولة للقوة الناعمة اعقد بكثير من القوة الصلبة، في علاقاتها الخارجية، ويرجع ذلك إلى صعوبة الوصول إلى النتائج، حيث تتطلب وقتا لمعرفةاها و وضوح تأثيرها.

وتعد الصين نموذجا ناجحا للقوة الناعمة فهي تعتمد على تقديم المساعدات الخارجية، والشبكات الاقتصادية، والثقافية لممارسة القوة الناعمة في علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا. وخير دليل هو الهبة الثقافية الصينية للجزائر، حيث قدمت دار أبرا للجزائر سنة 2006 ليبقى المعلم بذلك شاهدا على حسن العلاقات وذخرا للأجيال القادمة.¹

ويمكن فهم السياسة الأمريكية من خلال الثقافة التي تتمتع بها وتسعى لترسيخها في مجتمعاتها، وتصديرها للخارج، فهي تملك مكتبات عامة أكثر من فروع ماكدنالدز والأمريكيون يذهبون إلى المكتبات أكثر مما يذهبون إلى السينما بأكثر من ثلاث مرات . كما أنها من أكثر الدول جذبا للهجرة واكبر مصدر للأفلام و البرامج التلفزيونية بالإضافة إلى أنها تحتل المرتبة الأولى في مجال نشر الكتب، فضلا عن أنها إمبراطوريات إعلامية قادرة على توجيه الرأي العام وصياغة توجهاته.²

1 نبيل بكاكرة، سفيان سخري، مرجع سابق، ص 170 .
2 سيف نصرت توفيق الهرمزي، مرجع سابق، ص 168

ورغم أهمية القوة الناعمة فان "ناي" لم يقلل من أهمية القوة الصلبة حيث قال بان المفهومين مترابطين ، وما يميز بينهما هو طبيعة السلوك ، فالقوة الصلبة قد تحمل في طياتها الإرغام والإغراء في نفس الوقت و الحال نفسها مع القوة الناعمة، كما القوة الصلبة، لا تكفي فهناك علاقة بين القوتين (فالجيش في دولة ما يطيع أوامر الحكومة المدنية لأنها مصدر الشرعية، والشرعية هي أساس القوة الناعمة).¹

¹ نبيل بكاكرة، سفيان سخري، مرجع سابق، ص 170 .

المبحث الثالث : مفهوم القوة الذكية في العلاقات الدولية

في ضوء ارتفاع تكلفة القوة الصلبة ماديا وبشرياً، و عدم قدرة القوة الناعمة على أن تعمل وحدها، جاء الحديث عن إطار جديد لمفهوم القوة في السياسات العالمية، يقوم على الاستفادة من كلتا القوتين الناعمة و الصلبة، وذلك في إطار استراتيجيات جديدة تستدعي أدوات القوة المختلفة تبعا للموقف، وبدا الحديث عن استراتيجياتها في السياسة الدولية للجمع بين أدوات القوة الناعمة و القوة الصلبة، والقوة الذكية ليست مفهوما جديدا وإنما هو مفهوم قائم على القوتين.¹

فبجانب تركيز الدول الكبرى على ميزانية الدفاع ، جاء التركيز على الأبعاد الناعمة للقوة، فالصين بجانب ما اسماه البعض بالصعود الصيني السلمي، اعتمادا على التبادلات الطلابية والثقافية ونشر اللغة الصينية، ركزت على الأبعاد العسكرية في سياستها الخارجية و التحالفات العسكرية والمبادلات الاقتصادية والتجارية.

تعد القوة من المصطلحات الحديثة أي في العقد الثاني من القرن 21، وهي حسب جوزيف ناي هي مزج بين القوة المادية(الخشنة) مع القوة غير المادية (القوة الناعمة) وهو منسجم كلي يعبر عن مركبات القوة الشاملة، وأهم ما يميز القوة الذكية هي جعل القوة الناعمة بكل أشكالها، الدبلوماسية، والسياسية، والثقافية، والقيمية، والحضارية في مقدمة الفعل، سيما أن عصر العولمة هو عصر التكنولوجيا والمعلومات، ومن يمتلك مفاتيحها يسيطر على العالم، عبر الإقناع و الجذب ، وصولا إلى التغيير الدولي المنشود.²

ويؤكد ناي على أهمية السياق الذي تستخدم فيه استراتيجيات القوة الذكية، ففي ظل أن القوة هي القدرة على التأثير على سلوك الآخرين للحصول على ما تريد، فيكون أدوات ذلك هي القوة الذكية الإكراه والدفع و الجذب ولا يمكن الاعتماد على أي منها منفردا عن الآخرين، وركز ناي على ما اسماه الذكاء

1 سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص62.

2 سيف نصرت توفيق الهرمزي، مرجع سابق، ص 169 .

السياقي، الذي يعني امتلاك المهارات التي تساعد صانع السياسة الخارجية على التخطيط للتكتيكات مع الأهداف لخلق إستراتيجية اندماجية تجمع بين القوة الصلبة والناعمة، من دبلوماسية عامة وبرامج تبادل طلابي ومساعدات تنمية وغيرها.

وقد ظهر المفهوم مرتبطا بمراجعة السياسة الخارجية لأمريكا بعد فشل الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان، والانتقادات العالمية الموجهة للقوة الصلبة، وفشل السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها، كما أن الواقع الدولي المعقد فرض القوة الذكية على تحركات الدول، لان نجاح أهداف السياسة الخارجية يحتاج كلا القوتين. زد على ذلك أن الحديث عن وجود قوة ناعمة أو قوة صلبة كل واحدة منفصلة عن الأخرى، أصبح أكثر صعوبة فلم تعد الحدود فاصلة بين كلا النوعين من القوة، هذا بالإضافة أن الفواعل من غير الدول بدأت في تحركاتها الخارجية الجمع ما بين القوتين، فحتى الحركات الاستعمارية المسلحة لم تعد تعتمد على القوة العسكرية فقط في تحقيق أهدافها بل لجأت إلى استخدام وسائل الاتصال والشبكة الدولية للمعلومات، بشكل واسع ودعائي لأفكارها وتحركاتها من أجل الحصول على الدعم الشعبي أو الدولي.¹

1 سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 67-68.

الختامة

الخاتمة:

إن البحث في نظرية العلاقات الدولية بشكل عام والمنظور الواقعي بشكل خاص يعطي فرصة للباحث لفهم جوهر السياسة الدولية، وبعد كل مجهود بحثي تتأسس قناعات معرفية معينة واستنتاجات علمية، وأهم ما استنتجناه بعد هذا البحث هو أن تطور حقل العلاقات الدولية كان محصلة نقاش مستمر حول القوة والموارد والنفوذ في السياسة الدولية، وكل ما حدث تطور أو توسعة لمضمون القوة تحدث ثورة نظرية أو على الأقل يظهر جيل جديد من المنظرين داخل كل حقل نظري.

وهذا الاستنتاج الأولي تثبته مسارات تطور المنظور الواقعي بدءا بالواقعية الكلاسيكية التي لم تهتم بأي نوع من أنواع القوة سوى القوة العسكرية، ولم يتم إدماج أي عامل للقوة خارج المدلول العسكري، وهو نفس ما فعلته الواقعية الجديدة التي حافظت على المدلول السياسي العسكري للقوة رغم ان كينيت والتز درس نموذج الشركات واستفاد كثيرا من الاقتصاد الجزئي لتبرير نموده النظري ، فقد عرف الأسواق بالشركات كما عرف النظام الدولي بالدول لكنه في موضوع القوة بقي وفيها للدلالة العسكرية.

وبقي الوفاء لهذا المدلول رغم ضغط وتنامي قوى غير عسكرية تهيمن على الاقتصاد العالمي مثل اليابان والاتحاد الأوروبي، وانتظر الواقعيين إلى غاية انهيار الاتحاد السوفيتي لإعادة فتح النقاش حول موضوع ومعايير القوة في العلاقات الدولية، بحيث إن الاتحاد السوفيتي لم يصمد في التنافس الدولي اقتصاديا وليس عسكريا، وبهذا ظهر بعض الواقعيين ليقدمون تنازلات نظرية حول مضمون القوة ومعاييرها وهو ما فعله روبيرت جيلبان الذي اقر بأهمية العامل الاقتصادي في بناء القوة.

وعموما يمكن الحديث عن عدة نتائج بعد استكمال هذه المذكرة:

- كان حقل العلاقات الدولية في مجمله موضوعا للنقاش حول معايير القوة في العلاقات الدولية.
- يعتبر الطابع العسكري والسياسي للقوة هو التصور المشترك لمجمل التيارات الواقعية.
- ظلت القوة تمثل الفرضية الأساسية للتفسير في العلاقات الدولية.
- بالرغم من التطورات الكبرى في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية إلا أن المنظرين الواقعيين ظلوا أوفياء للتصنيفات التقليدية للقوة.
- بالرغم من الاعتراف بالأصناف والمعايير الجديدة للقوة في العلاقات الدولية، إلا أن القوة كمفهوم تحليلي بقي يمثل جوهر العلاقات الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب بالعربية

- 1- الظاهر نعيم إبراهيم، سياسة بناء القوة، ط₂، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2003).
- 2- الخزرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات، ط₁، (عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2005).
- 3- دان تيم، كوركي ميليا، سميث ستيف، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر: ديما الخضراء، ط₁، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
- 4- حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط₁، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1980).
- 5- ميرشايمر جون، مأساة سياسة القوى العظمى، تر: مصطفى محمد قاسم، (الرياض: النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، 2012).
- 6- مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية- النظرية و الواقع-، ط₁، (مصر: المكتبة الأكاديمية، 2011).
- 7- ناي جوزيف، مستقبل القوة، تر: أحمد عبد الحميد نافع، ط₁، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).
- 8- عبد الحي سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013، (القاهرة: دار البشير للثقافة و العلوم، 2014).
- 9- توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، ط₅، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المكتبة القانونية، 2010).

ثانياً - باللغة الأجنبية

- 1- Jeffery Hart, **Three approaches to the measurement of power in international relation**, International Organization, 1979.

ثالثاً- المجلات و الدوريات

- 1- أبو عيد شيماء عويس، القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 5 أكتوبر 2018.
- 2- أبو حلاوة كريم، سياسات القوة الذكية و دورها في العلاقات الدولية، دراسات سياسية، مركز دمشق للأبحاث و الدراسات، دمشق، 2015.
- 3- الهرمزي سيف نصرت توفيق، تحليل هانز مورغانتو لمفهوم القوة و تطبيقاتها على وحدات النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 153.
- 4- ميليش فريد، القوة و أهميتها في العلاقات الدولية، مجلة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 6، 2014.
- 5- صخري سفيان، بكاكرة نبيل، التغير والتنوع في مضامين القوة: نحو فهم جديد للعلاقات الدولية، دفاثر السياسة والقانون، جامعة الجزائر 3، العدد 19، جوان 2018.
- 6- سالم أحمد علي، القوة و الثقافة و عالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

- 1- مداني ليلي، توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003، (مذكرة ماجستير)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008.
- 2- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات والأسس، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في

العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة الحاج لخضر- باتنة 2015/2014.

3- خضر باسل خليل، أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات
الدولية: (الصراع الفلسطيني الاسرائيلي)، (رسالة ماجستير)، جامعة
الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2014.